

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

Prospects for activating the Integrated Budget Management System (SIGB) as a mechanism of public governance

عبد القادر سطوطح*¹ بوجطو حكيم²

¹ مخبر التنمية المحلية المستدامة جامعة يحي فارس المدينة stoutah.abdelkader@univ-medea.dz

² مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر. جامعة يحي فارس المدينة boudjettou.hakim@univ-medea.dz

medea.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول : 2025/06/27

تاريخ الاستلام: 2025/04/19

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية تكريس المخطط الوطني للتحويل الرقمي لإدارة المالية العمومية في الجزائر من خلال معالجة موضوع النظام المتكامل لتسيير الميزانية (SIGB) الذي يعتبر محوراً رئيسياً في تحديث المالية العامة حيث تم تقييم المشروع وكذا تحليل الوضعية المالية للميزانية خلال التأطير الميزانياتي متوسط المدى للفترة (2021، 2022، 2023) وفق القانون العضوي في إطار مشروع تحسين أداء المالية العامة في الجزائر. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على الأدوات التشريعية والنظرية والميدانية المتعلقة بالمشروع. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن هذا النظام يقوم بتحسين إدارة الميزانيات العامة استناداً إلى الحقوق المثبتة، تأمين البيانات المالية من خلال استخدام برامج متطورة لحماية الأنظمة المعلوماتية، وتكامل شفاف بين أنظمة المعلومات لتسهيل تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة.

وهو ما يتطلب بضرورة التنفيذ الناجح لنظام المتكامل لتسيير الميزانية لتعزيز الانضباط المالي، والمساعدة في تخصيص الموارد، وتحسين الكفاءة التشغيلية وإرساء مبدأ الشفافية المالية. الكلمات المفتاحية: النظام المتكامل لإدارة الميزانية، الرقمنة، الحوكمة العمومية.

ترميز JEL: H72.H61.H60

Abstract

This study aims to analyze the problematic implementation of the national plan for digital transformation of public finance management in Algeria by addressing the issue of the Integrated Budget Management System (SIGB), which is a key focus of public finance modernization. The project was evaluated, along with an analysis of the budget's financial situation, during the medium-term budget framework for the period (2021, 2022, 2023) in accordance with the Organic Law within the framework of the project to improve public finance performance in Algeria. A descriptive-analytical approach was used, drawing on legislative, theoretical, and field tools related to the project. Among the most important findings are that this system improves the management of public budgets based on established rights, secures financial data through the use of advanced software to protect information systems, and ensures transparent integration between information systems to facilitate the implementation of public revenues and expenditures. This necessitates the successful implementation of the Integrated Budget Management System to enhance financial discipline, assist in resource allocation, improve operational efficiency, and establish the principle of financial transparency..

Keywords: Integrated budget management system, digitization, public governance

.jel classification H72.H61.H60

*المؤلف المرسل

مقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة حرص من طرف الحكومة على تطبيق معظم الأدوات والقنوات الرقمية لتبسيط وتسهيل تفاعلاتها مع المواطنين لتعظيم رضاهم على الخدمات المقدمة منها في المجال الميزانياتي إن الكشف عن المعلومات المالية العامة للمواطنين يحسن من شفافية المالية، طالما كانت المعلومات المنشورة دقيقة وذات صلة ويمكن الوصول إليها (ميزانية المواطن)، وكذا إرساء قواعد وضوابط فعالة للمساءلة والشفافيات تتسق مع مستحدثات عهد الرقمنة العمومية.

ولضمان نجاح استراتيجيات وآليات التحول الرقمي، لابد من مراعاة عناصر التنظيمية تدعم الحكومات في تقديم القدرات من حيث الاستراتيجيات، والتنظيم، والمواهب البشرية، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة. ومن الجدير بالذكر أن هذه العناصر تشكل إطارا يمكن للحكومات استخدامه لتحديد أولوياتها للتحول الرقمي الشامل الذي يعزز كفاءة واستجابة جودة النشاط الحكومي وتعزيز إجراءات المساءلة والشفافية. مما أدى الحكومة الجزائرية بدعم من فريق مشروع دعم إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية (PAGFAL)، إلى استحداث نظام متكامل لإدارة الميزانية الذي يعتمد على هندسة تقنية

تعتمد على بنية تحتية متقدمة، قائمة على خوادم معتمدة، تضمن أداءا عاليا وأمنا معاززا. يعتبر الانتقال الرقمي للقطاع المالي في الجزائر حقيقة لا مفر منها بتحدياته وصعوباته خلال تنفيذه، يثير هذا الإصلاح العديد من التحديات وصعوباته خلال تنفيذه، يثير هذا الإصلاح العديد من الانتقادات والتساؤلات وربما في التحديات المتعلقة بالتعقيد التنظيمي والتغيير الثقافي والحوافز التكنولوجية والاتصالات، وما إلى ذلك تسلط الضوء على الحاجة إلى فهم التحديات التي تواجه عملية التطبيق.

ومما سبق تتبلور الإشكالية التي يمكن طرحها كالتالي:

ماهي أفاق تفعيل النظام الميزانياتي المتكامل وما هي أهدافه على ضوء مشروع عصرنة ورقمنه أنظمة المعلومات الميزانياتية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالنظام المتكامل لإدارة الميزانية وماهي مراحل تطبيقه (SIGB)؟
- ماهي التحديات التي تواجه هذا النظام في مجال الأمن السبراني وماهي خصائص الأمانة للنظام المتكامل لإدارة الميزانية للحماية من الهجمات السبرانية؟
- ماهي الأهداف المنشودة من خلال تطبيق نظام الميزانياتي المتكامل على مستوى المديرية المركزية لوزارة المالية وما هي تحديات نجاحه؟
- ما هو واقع تحليل مسار المالية العمومية في الجزائر للمدى المتوسط (2022، 2023، 2024) في ظل تحسين أداء المالية العمومية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضية الآتية:

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

يعتبر النظام المدمج كألية من أليات الحوكمة العمومية تضمن أداءا عاليا وامنا محسنا يهدف إلى تحسين كفاءة وشفافية تسيير الميزانية على المدى المتوسط والطويل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بأبرز مستجدات تطبيقات التحديث المحاسبي لرقمته المالية العمومية في الجزائر في إطار إرساء الرقمنة المالية ، من خلال الوقوف على أهم ما جاء به التحول الرقمي من خلال تطبيق النظام الميزانياتي المتكامل SIGB من خلال دراسة أفاق التطبيق وأهميته عبر مراحله الثلاثة مع التطرق إلى أساليب صيانة الأنظمة الخاصة بالأمن السبيري للحفاظ على الأمن الرقمي للمالية العمومية، مع ذكر التحديات التي تواجه المشروع والتطرق إلى وضعية المالية العمومية في الجزائر عن طريق التحليل في ظل مشروع تحسين أداء المالية العمومية .

المحور الأول: النظام الميزانياتي المتكامل المفاهيم ومكوناته وركائزه ومراحل التطبيق:

يُعد مشروع تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر، مشروعاً طموحاً يهدف إلى تحقيق إصلاحات جذرية في الإدارة المالية العامة. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، إلا أن المشروع يحظى بدعم كبير من الحكومة، ومن المتوقع أن يحقق نتائج إيجابية في المدى المتوسط والطويل.

1- مفهوم النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) :

النظام الميزانياتي المتكامل هو عبارة عن نظام رقمي تقني هندسي، يعتمد على بنية تحتية متقدمة قائمة على خوادم معتمدة، يغطي نطاق وظيفي ميزانياتي يشمل عمليات الإيرادات (الجباية، الجمركية، العقارية إلخ) وجانب النفقات بما في ذلك جميع مراحل التنفيذ الميزانياتي (الالتزام ، الإنجاز ، التصفية ، إصدار الأوامر بالدفع ، وتنفيذها) .

وقد سعت ومازالت تسعى المديرية العامة للميزانية، إلى تحسين كفاءة العمل وتعزيز الشفافية والدقة في إعداد الميزانية وإدارتها، ويمثل إنجاز المخطط التوجيهي للمديرية العامة نقطة البداية لتجسيد هذه الجهود، حيث يحدد هذا المخطط الرؤية المستقبلية والاستراتيجية العامة للتحول الرقمي. وهو وثيقة استراتيجية توضح أهداف التحول الرقمي والخطوات اللازمة لتحقيقها، حيث شمل هذا المخطط اثناء فترة اعداده المراحل التالية:

- تحليل الوضع الراهن من أجل فهم الأنظمة الحالية، تحديد نقاط القوة والضعف.
- تحديد الأهداف من أجل تحسين الدقة، زيادة الكفاءة، تعزيز الشفافية.
- وضع خريطة طريق تتضمن المشاريع والتطبيقات التي سيتم تطويرها، والجدول الزمني لتنفيذها.
- تحديد الموارد اللازمة: الموارد البشرية، المالية، التقنية. بعد وضع المخطط التوجيهي. (عماد، بوعيشاوي مراد ، غزالي، 2021)

2-مكونات تركيبة النظام المتكامل لإدارة الميزانية:

في إطار تمويل النظام المتكامل للتسيير الميزانياتي استقادت الجزائر من هبة أوروبية قدرها 8.5 مليون يورو في إطار إعداد النظام المدمج للتسيير الميزانياتي (التصميم، التطوير، التركيب والاختبار والنشر والتنفيذ في مواقع تجريبية) .

كما وضع عقد إعداد النظام المتكامل للتسيير الميزانياتي حيز في شهر أفريل سنة 2020 وقد تمت هيكلته كالتالي:

مرحلة بدء المشروع: تم الانتهاء منها.

بدأت هذه المرحلة في ماي سنة 2020 وانتهت في مارس سنة 2021 وقد مكنت الأنشطة التي تم تنفيذها خلال هذه المرحلة من إنجاز التقارير التالية:

-خطة ضمان الجودة (PAQ)

-وثيقة وصف منتج المشروع (PPD)

- خطة المشروع.

مرحلة تنفيذ الطور الأول: تم الانتهاء منها.

تم تحديد ثلاثة أطوار وظيفية تم الانتهاء منها بنسبة 70 %. يأتي شرحها كالتالي:

الطور الأول: يهدف إلى تنفيذ أكثر عمليات التسيير تعريفا (وضع تنفيذ الاعتمادات المالية , وتنفيذ النفقات من خلال الإجراءات الموحدة) ، عن طريق روابط الميزانيات والمحاسبية ذات الصلة . بالإضافة إلى تنفيذ الواجهة مع نظام المرتبات باعتباره نظام خارجي حاليا.

الطور الثاني: يغطي عمليات التسيير المتكررة حتى آخر يوم من حسابها لتنفيذ النفقات وتسيير الاعتمادات (الحركات داخل الميزانية) بما في ذلك تحديد الاعتمادات، وعمليات التسيير ومحاسبة الإيرادات والمعاملات المحاسبية التي تتم في نهاية السنة.

يهدف هذا المستوى أيضا إلى تنفيذ واجهات مع الأنظمة الخارجية المتاحة، بما في ذلك المتعلقة بالضرائب والجمارك وإيرادات الدولة.

الطور الثالث: يسمى بالتوجيهي إذ يوجه رصي تسيير الميزانية وعائداتها الذي يستخدم البيانات الصارة على الطورين الأول والثاني.

مشروع مركز معالجة الحسابات: هذا المشروع حيز الإنجاز يتطلب هذا النظام أجهزة تقنية متطورة لذلك تم إعداد ملف هندسي يتعلق بالتجهيزات الواجب اقتنائها.

تجدر الإشارة لوجود نظام آخر يسمى **النظام المعلوماتي الحكومي لإعداد الميزانية (SIGBUD)** والذي يعتبر امتداد للنظام المتكامل لإدارة الميزانية مبني هذا النظام على حول تسعة مكونات:

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

النشاط والهيئة الإدارية أي الجهة الإدارية والإقليم التابع له الهيئة، ومصدر التمويل مع تعددها واقتراح الميزانية والتصنيف الاقتصادي يكون تقسيمه حسب طبيعة النفقات وطبيعة المشاريع ونتيجة المخرجات وتأطير متوسط المدى.

ويسمح هذا البرنامج بإنجاز الميزانية وفقا لمبادئ القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية (ميزانية البرنامج) وتقييم الميزانية.

تم تثبيت هذا التطبيق منذ تاريخ جويلية 2017 على مراكز المعلومات للمديرية العامة للميزانية، ويمكن الوصول إليه عبر الشبكة الداخلية لوزارة المالية عبر الموقعين الآتيين:

<http://mf.gov.dz:8888> / <http://sigbudapp@mf.gov.dz:8888>

وقد تم تكوين فريق عمل من المديرية العامة للميزانية في تسيير العملي للنظام، كما أن الفريق المؤطر هو المسؤول حاليا على تسيير النظام وضبط حلوله.

وتتولى مجموعة أخرى مكونة من المكلفين بالقطاعات لوزارة المالية، مسؤولية إدخال جميع البيانات المتعلقة بميزانية البرامج. إلا أنه لا زال لم يتفعل لعدة مشاكل تقنية. (فايد، 2024)

3-مراحل دخول النظام المتكامل لإدارة الميزانية حيز التنفيذ:

لتجسيد النظام المتكامل لإدارة الميزانية على أرض الواقع لابد ان يمر على عدة مراحل نذكر منها
المرحلة الأولى: مرحلة الدمج: تطبيق النظام على جميع المديريات التابعة لوزارة المالية دخول حيز التنفيذ 01 جانفي 2025 المديرية المركزية لوزارة المالية المتمثلة في المديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للخزينة والمحاسبة، المديرية العامة للميزانية، المديرية العامة للضرائب.

المرحلة الثانية: مرحلة التوسع: كمرحلة ثانية يتوسع النظام ليشمل وزارة الفلاحة، وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم العالي، وزارة الأشغال العمومية. حسب خطة الحكومة سيتم إدراج النظام المتكامل لإدارة الميزانية ليطبق على الوزارات المعنية كمرحلة ثانية.

المرحلة الثالثة: مرحلة التعميم الكامل: تشمل جميع الإدارات العمومية في أفق عام 2027.

4-تطبيقات التي يرتكز عليها النظام المتكامل الميزانياتي :

تم تطوير العديد من التطبيقات من طرف مهندسي المديرية العامة وإطاراتها، والتي تخدم أغراضا محددة لضمان اعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية بفعالية وأمان تتمثل هذه التطبيقات كالتالي:

تعتمد هذه التطبيقات على تقنية (VPN) الشبكة لضمان الافتراضية الخاصة الأمان والخصوصية في نقل البيانات عبر الإنترنت من طرف المصالح الخارجة وكذا القطاعات الوزارية والهيئات العمومية، نحو خوادم المديرية العامة للميزانية و مركز البيانات لوزارة المالية نذكر منها:
أ-تطبيق تعداد المناصب المالية (WORKFORCE): تم تصميم وتطوير هذا التطبيق بالتنسيق بين الإطارات المختصة في هذا المجال و مهندسي الإعلام الآلي للمديرية العامة للميزانية

و هو تطبيق مخصص لإدارة وتحديث وتعداد المناصب المالية على المستوى الوطني كما تتيح متابعة التغييرات في الوظائف وتمكين السلطات من الحصول على بيانات آنية محدثة وموثوقة.

ب-التطبيق الخاص بالدليل الإحصائي (DALIL): و هو تطبيق يوفر وسيلة لتجميع وتحليل البيانات الإحصائية . المتعلقة بالميزانية كما يساهم في تقديم تقارير دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة والمستنيرة.

ج- تطبيق تطهير مدونة الاستثمارات (TATHIR): يهدف إلى مراجعة وتطهير مدونة الاستثمارات لضمان توجيه الأموال العامة و الاستثمارات بشكل أكثر فعالية كما يساعد في الغاء واختتام المشاريع غير المجدية أو التي تعاني من تأخير كبير.

د-التطبيق الخاص بإعداد الميزانية (IEDAD): تم الشروع في العمل به لسنة 2025 من أجل اعداد و تحضير ميزانية البرامج حيث يتيح هذا التطبيق للمستخدمين إدخال المعلومات المتعلقة بميزانية المحافظ الوزارية عن بعد كما يساهم في تسريع عملية إعداد الميزانية وزيادة دقتها، من خلال إتاحة البيانات في الوقت الفعلي و المناسب . (وزارة المالية، 2025)

5-مركز البيانات لوزارة المالية كأساس للنظام المتكامل لإدارة الميزانية:

لقد تم استضافة النظام المتكامل لإدارة الميزانية على مستوى مركز البيانات الذي يعتبر ركيزة أساسية للتحويل الرقمي الحكومي، تعد مراكز البيانات من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات والمؤسسات الكبيرة لتحقيق التحويل الرقمي، وتقديم الخدمات بفعالية وكفاءة. في هذا السياق، يلعب مركز البيانات الخاص دورا محوريا في إدارة وتخزين البيانات المالية للدولة بوزارة المالية، مما يعزز من الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد المالية.

أ-تعريف مركز البيانات: مركز البيانات هو مرفق مركزي تستخدمه المؤسسات لتخزين ومعالجة البيانات والمعلومات الرقمية. يتميز مراكز البيانات بوجود بنية تحتية تقنية متقدمة تشمل خوادم، وحدات تخزين، شبكات اتصالات، ونظم تكييف وتبريد لضمان استمرارية العمل دون انقطاع.

ب-دور مركز البيانات لوزارة المالية:

يلعب مركز البيانات لوزارة المالية دورا جوهريا بالنسبة للبنية التحتية للتحويل الرقمي للمالية العمومية في الجزائر ومن بين هاته الأدوار نذكر

✓ **إدارة البيانات المالية:** يقوم مركز البيانات تخزين ومعالجة جميع البيانات المالية المتعلقة

بوزارة المالية، بما في ذلك الميزانيات، النفقات، الإيرادات، والبيانات المحاسبية الأخرى.

✓ **دعم اتخاذ القرار:** توفر البيانات الدقيقة والمحدثة التي يتم معالجتها وتخزينها في لعملية

صنع كئبرا مركز البيانات دعما للقرار على مستوى الوزارة والحكومة ككل.

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

✓ الأمن والخصوصية: يضمن مركز البيانات حماية البيانات المالية الحساسة من خلال تطبيق إجراءات أمنية صارمة، تشمل أنظمة الحماية من الفيروسات، الجدران النارية، وتقنيات التشفير.

✓ التحويل الرقمي: يمثل مركز البيانات بنية تحتية حيوية للتحويل الرقمي، حيث يدعم تطبيقات البرمجيات الحكومية، الخدمات الإلكترونية، والتكامل مع منصات الحكومة الإلكترونية. (فايد، 2024)

ج- فوائد مركز البيانات لوزارة المالية: تتمحور عدة فوائد لإنشاء مركز البيانات تحسن كفاءة العمليات المالية نذكر منها:

✓ زيادة الكفاءة: تساهم مركز البيانات في تحسين كفاءة العمليات المالية من خلال أتمتة العديد من الإجراءات الروتينية، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويوفر الوقت.

✓ الشفافية والمساءلة: يساعد في تحقيق مستوى أعلى من الشفافية في إدارة الأموال العامة، حيث يمكن تتبع جميع العمليات المالية بشكل دقيق.

✓ التحليل والتقارير: يمكن إعداد تقارير مالية وتحليلات دقيقة تدعم التخطيط المالي وإعداد الميزانيات.

✓ الاستجابة السريعة: يتيح مركز البيانات للوزارة الاستجابة بسرعة للأزمات المالية والتغيرات الاقتصادية من خلال توفير بيانات فورية وموثوقة. (وزارة المالية، 2025)

د- التحديات التي تواجه مركز البيانات والحلول: على الرغم من الفوائد العديدة لمركز البيانات، إلا أن هناك تحديات تواجهها وزارة المالية في إدارة هذه البنية التحتية: الأمن السيبراني: مع تزايد التهديدات السيبرانية، يصبح من الضروري الاستثمار في حلول أمنية متقدمة وتحديث مستمر للبنية التحتية الأمنية. التكيف مع التكنولوجيا الجديدة: يتطلب التقدم السريع في التكنولوجيا تحديثات مستمرة للبنية التحتية لضمان التوافق مع أحدث المعايير والتقنيات.

المحور الثاني: تحديات الأمن السيبراني والحلول للحفاظ على الأمان الرقمي:

في العصر الحديث، ومع التطور العلمي والتكنولوجي المذهل الذي أفرز ثورة في مجال الاتصالات والمعلومات، أصبح الأمن السيبراني من أهم القضايا التي تواجه المؤسسات والأفراد على حد سواء. مع تزايد الاعتماد على الإنترنت والخدمات الرقمية، تزايدت أيضاً الهجمات السيبرانية التي تستهدف المعلومات الحساسة والبنى التحتية الحيوية حيث تشكل الهجمات الإلكترونية، مثل التصيد الاحتيالي والبرمجيات الخبيثة التي تعتبر تهديداً يهدف إلى سرقة الهويات مستمرا والمعلومات المالية.

وللشروع في التحديات لابد من إبراز مفهوم الأمن السيبراني على أنه أداة تشير إلى مجموعة من التقنيات والممارسات المصممة لحماية الأنظمة والشبكات والبرامج، من الهجمات الرقمية. تهدف هذه

الإجراءات إلى حماية البنية التحتية الرقمية وتأمين المعلومات الحساسة من الوصول غير المصرح به وكذا التدمير، والتغيير، والتعطيل، سواء كانت تتعلق بمعلومات شخصية، مالية، أو حكومية. (وزارة المالية، 2025)

1-تحديات الأمن السيبراني:

تتمثل تحديات حماية الأنظمة والشبكات والبرامج وكذا تأمين المعلومات المالية والحكومية في عدة جوانب أساسية نذكر منها.

1-1 الهجمات السيبرانية المتطورة: في السنوات الأخيرة ومع تقدم الهائل للتكنولوجيا، تواجه الدول والمؤسسات تطورا لتحديات في مجال الأمن السيبراني، مما يجعلها محل تعقيد متزايدا و مستمرا أبرز القضايا التي تشغل بال الحكومات والشركات والأفراد على حد سواء. الهجمات المتطورة: تتطور الهجمات السيبرانية بسرعة، حيث يستخدم المهاجمون تقنيات جديدة ومعقدة لتجاوز إجراءات الأمان. من بين أهم هاته الهجمات، نجد هجمات البرمجيات الخبيثة، هجمات الفدية، هجمات الحرمان من الخدمة.

✓ **هجمات البرمجيات الخبيثة (Malware):** و هي هجمات تتم عن طريق استخدام برمجيات و التي تم تصميمها خصيصا للإضرار بأنظمة الكمبيوتر أو الشبكات أو الأجهزة، أو سرقة البيانات والمعلومات الشخصية. حيث شهدت البرمجيات تطور كبير، بدءًا من البرامج الخبيثة الضارة القائمة على الملفات التنفيذية وصولا إلى البرمجيات الخبيثة الخالية من الملفات. تتميز هذه الهجمات بعدم استخدامها لأي ملفات، مما يجعل من الصعب اكتشافها باستخدام أنظمة الحماية التقليدية التي تعتمد على التوقيع الإلكتروني.

✓ **هجمات الفدية (Ransomware):** هجمات قد تسبب أضرار كبيرة لأجهزة الإعلام الآلي و كذا الخوادم و التي لا يمكن إصلاحها، حيث تعتمد هاته الهجمات على تشفير الملفات و البيانات و منع الوصول إليها إلا عن طريق دفع فدية و غالبا لا يتم فك تشفير هاته البيانات حتى بعد تسليم الفدية.

✓ **هجمات الحرمان من الخدمة (DDOS):** تتميز هاته الهجمات بقدرتها على توليد كميات ضخمة من البيانات، مما يؤدي إلى إغراق البنية التحتية للشبكات والأجهزة المتصلة بها، مما يؤدي إلى حجب تام للخدمة و من بين التحديات التي تواجهها المؤسسات هو حاجتها إلى موارد إضافية من الأجهزة و البرامج و الموظفين المتخصصين في هذا المجال خاصة أن هاته الهجمات قد تسبب خسائر كبيرة لصعوبة تتبع مصدر الهجوم و إيقافه.

1-2زيادة التعقيد التقني:

مع تطور الذكاء الاصطناعي وازدياد استخدام الأنظمة الحديثة في مختلف القطاعات خاصة فيما يخص التعامل وتخزين البيانات وما واكبها من تعقيد البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، أصبح من

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

الصعب التحكم في أمن الأنظمة والشبكات، حيث تحتاج المؤسسات إلى إدارة مجموعة متنوعة من الأجهزة والتطبيقات والشبكات، وكل منها قد يحتوي على نقاط ضعف محتملة يمكن استهدافها من طرف الهجمات السيبرانية المتقدمة.

1-3 نقص الوعي الأمني:

يمثل نقص الوعي الأمني بين الموظفين والمستخدمين أحد أكبر التحديات. يمكن أن يؤدي الإهمال أو عدم المعرفة بكيفية التعامل مع التهديدات السيبرانية إلى فتح ثغرات يمكن للمهاجمين استغلالها خاصة مع الانتشار الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي، والجهل بالمخاطر التي قد تسببها هاته الأخيرة.

1-4 الخصوصية وحماية البيانات : مع تزايد القوانين المتعلقة بحماية المؤرخ في 07 18-البيانات مثل قانون 10 يونيو 2018 الموافق ل 25 رمضان 1439 الذي يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث يواجه الأفراد و المؤسسات على حد سواء تحديات في الامتثال لهاته القوانين فمن جهة فاليهيات العمومية و الخاصة المعنية بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ملزمة مع المطابقة مع أحكام هذا القانون مع الحفاظ على أمن البيانات و من جهة أخرى فإن الشخص المعني بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مدعو لمعرفة حقوقه. (وزارة المالية، 2025)

2-الحلول الممكنة لمواجهة التحديات: تمثل الجريمة الإلكترونية خطراً مستمراً على الأفراد والمؤسسات والحكومات في جميع أنحاء العالم وأك الخبراء على عدة حلول لمواجهة التحديات الأمن السيبراني لا بد من اتخاذها كما يمكن حصرها كالتالي :

✓ **عزيز الوعي والتدريب :** على الرغم من أن الأمن السيبراني يعد أحد أهم التحديات التي تواجهها الحكومات اليوم، إلا أن الرؤية والوعي العام لا يزالان محدودين خاصة مع نقص في عدد المختصين في الأمن المعلوماتي و الذين يمتلكون المهارات اللازمة لإدارة وتطبيق استراتيجيات أمن سيبراني فعالة لذلك يجب على المؤسسات الاستثمار في برامج التكوين والتوعية المستمرة لجميع الموظفين حول أفضل الممارسات الأمنية وكيفية التعرف على التهديدات العنصر البشري السيبرانية، حيث يعتبر خط الدفاع الأول والأخير في كثير من الأحيان. (وزارة المالية، 2025)

✓ استخدام تقنيات الحماية المتقدمة:

يتضمن استخدام برامج مكافحة الفيروسات المتطورة وجدران الحماية، بالإضافة إلى توفير حلول الحوسبة السحابية الآمنة التي تضيف طبقة إضافية من الأمان تشمل إدارة الوصول والتشفير،

والحماية من التهديدات السيبرانية المستهدفة للبيانات المخزنة والمعالجة على السحابة. لضمان فعالية هذه الحلول المتقدمة، يجب تحديث هذه التقنيات بانتظام لمواجهة التهديدات الجديدة.

✓ **تطبيق سياسات الأمان:** يتعين على المؤسسات وضع سياسات وإجراءات أمان صارمة، بما في ذلك إدارة كلمات المرور، وتشفير البيانات، والتحكم في الوصول مع مراجعتها بانتظام لضمان فعاليتها كما يجب أن تتوافق سياسات الأمان في المؤسسة مع المعايير الأمنية المعترف بها والتشريعات القانونية في هذا المجال كالمراجع الوطني لأمن المعلومات.

✓ **إجراء تقييمات دورية للمخاطر:** ينبغي على المؤسسات إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر لتحديد نقاط الضعف في أنظمتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. تساهم هاته التقييمات الدورية للمخاطر في مجال الأمن السيبراني، تحليل التهديدات المحتملة والثغرات الأمنية في الأنظمة والتطبيقات، مما يساعد على تحديد تأثير هذه المخاطر وتطوير استراتيجيات لتعزيز الأمان، ويتمثل الهدف الأساسي من هاته العملية تحسين السياسات الأمنية وتنفيذ توصيات فعالة لتعزيز الدفاع السيبراني، وحماية البيانات بشكل مستمر ومنتظم.

✓ **التعاون والشراكات:**

ينبغي للمؤسسات التعاون مع الجهات الأخرى هذا التعاون الذي يؤدي إلى تبادل المنفعة، بما في ذلك الجهات الحكومية والخاصة، لتبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية والهجمات الجديدة التي تواجهها. يمكن أن يساعد هذا التعاون في تحليل البيانات وتقديم استجابات سريعة ومنسقة للتهديدات. أهمية الشراكات في مجال الأمن السيبراني تتجلى في عدة جوانب رئيسية كتعزيز المهارات والخبرات في مجال الأمن السيبراني من خلال تبادل المعرفة والتجارب حيث يتمكن الشركاء من الاستفادة من الخبرات المتراكمة مما يساعد على تنفيذ استراتيجيات أمنية فعالة كما تسمح الشراكات في تحقيق الامتثال للمعايير الأمنية والتشريعات المحلية والدولية، من خلال تبادل الممارسات الأمنية الجيدة والتوافق مع الإرشادات الأمنية المعترف بها. لذلك يمكن القول أن الشراكات تلعب في تعزيز أمن المعلومات حيويًا دورًا والحفاظ على سلامة الأنظمة والبيانات في وجه التهديدات المتزايدة في عصر الرقمنة أو بما يسمى بالحوكمة الذكية التي تعتبر التطبيق العملي لوجهة نظر عالمية متطورة. (جارديلز، 2014)

وعليه يعتبر الأمن السيبراني ضرورة حتمية يجب مواجهتها بشكل فعال ومستدام. حيث تتعرض المؤسسات والأفراد على سواء لتحديات متزايدة تتطلب استراتيجيات حديثة ومتطورة. من خلال تعزيز الوعي والتدريب المستمر، واستخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة، وتطبيق سياسات الأمان الصارمة يسمح بتقليل المخاطر السيبرانية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يلعب التعاون والشراكة بين الدول للمساهمة في بناء منظومة أمن قوية، حيث يتم تبادل

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

المعلومات والخبرات لمكافحة التهديدات بشكل مشترك. يجب أن تكون على استعداد للحفاظ على الأمان وبذل الجهود على أساس الرقمي للحماية ضد الهجمات المستمرة في مجال الأمن السيبراني ومواكبة التهديدات المتزايدة في هذا العالم المتصل بشكل كبير.

3-خصائص حماية النظام المتكامل لإدارة الميزانية:

لحماية النظام المتكامل لإدارة الميزانية تم الاعتماد على مراكز البيانات لوزارة المالية، وهو بنية تحتية حديثة معتمدة وفق معايير TIER 3 تتضمن توافراً وأماناً عالياً، وقابلية للتوسع لتلبية الاحتياجات المتزايدة للإدارة.

المحور الثالث: الأهداف المنشودة من خلال تفعيل النظام الميزانياتي المتكامل المطبق كمرحلة أولى على مستوى المديرية التابعة لوزارة المالية:

تم العرض الفعلي لتطبيق جديد مخصص لإعداد ميزانية الدولة أطلق عليه تسمية "إعداد «بتاريخ 2 أفريل 2024. ويهدف هذا التطبيق إلى تحديث وتحسين عملية إعداد ميزانية الدولة، وذلك وفقاً لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 15-18.

1-أهداف تفعيل النظام الميزانياتي المتكامل:

يهدف عموماً تطوير هذا النظام إلى تأطير عملية إعداد الميزانية وتوفير البيانات الموحدة في الوقت الحقيقي خاصة فيما يتعلق ببيانات حركات القروض وتقارير عن الأولويات والتخطيط والجدول المقارنة إذ يمثل هذا الإنجاز تقدماً معتبراً في رقمنة نظام الميزانية، مما يسمح بإدارة أكثر فاعلية وشفافية للموارد المالية للدولة وهذا في إطار حوكمة القطاع العام الذي يشمل تحقيق الشفافية والمساءلة. (النصر، 2015)

الهدف الرئيسي من هذا النظام هو "تحسين أداء تسيير المالية العامة الجزائرية

كما تتبع الأهداف الفرعية كما يلي

يهدف لتحسين استخدام الموارد من خلال:

- ✓ معالجة النفقات والإيرادات غير الضريبية وجميع محاسبة الدولة.
- ✓ رؤية كاملة ودقيقة وفي الوقت الحقيقي للمالية العامة للدولة.
- ✓ نظام تبادل يسمح بالحوار مع التطبيقات الأخرى.

يهدف إلى تبسيط الإجراءات المالية من خلال:

- ✓ إمكانية تتبع البيانات بشكل أفضل .
- ✓ تعزيز قابلية تدقيق الحسابات من خلال الرقابة.
- ✓ أمن وسلامة البيانات والإجراءات المالية.
- ✓ تعزيز القدرة على الاسترداد.

أداة خدمة تدمج الفاعلين في سلسلة واحة من خلال:

- ✓ أداة مشتركة بين جميع الفاعلين الماليين في المصالح المركزية واللامركزية.
- ✓ سيكون لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في إدارة الميزانية والمحاسبة العامة إمكانية الوصول إلى نفس الأداة.
- ✓ لن يكون هناك بعد الآن أي اختلاف في الأدوات بين المصالح المركزية والمصالح اللامركزية
- ✓ توحيد مفردات الإدارة.
- كما سيغطي النظام المتكامل الميزانياتي احتياجات تسيير الميزانية والمحاسبة، وسيسمح هذا النظام الآلي بترشيد عمليات الميزانية من خلال تطبيق مبدأ الإخال الأحادي من خلال المبادر بالعملية، وتسريع معالجة الأنشطة المرتبطة بالنفقة، وضمان توافق بيانات الامرين بالصرف والمحاسبين العموميين والمراقب الميزانياتي.

1-1 تحديات نجاح النظام الميزانياتي المدمج:

يعد تعزيز توحيد إدارة المالية العامة ضمن جهود إرساء رقمته كافة القطاعات وتحديث أنظمة معلومات إدارة المالية العمومية، بإرساء مبادرات دمج معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، وتعتبر هاته المبادرات عنصر تحدي أساسي في البيانات المالية. (Ribeiro1, 2022)، إن تبني هذه المبادرات المحاسبية بشكل صحيح ومحدث يتطلب إعادة صياغة العمليات الإدارية، كما ينبغي للوحدات المسؤولة عن تشغيل نظام إدارة الميزانية دراسة كيفية تأثير هذا التحدي على هياكل البيانات والعمليات الخاصة بها من أجل تحديد الحلول لتعزيز جهود تحديث المحاسبة العمومية. كما ان تفعيل نظام المعلوماتي المتكامل لإعداد الميزانية الحكومي (SIGBUD) الذي يعتبر امتداد للنظام المتكامل لتسيير الميزانية ، الذي عرف عدة اضطرابات تقنية وتعاقدية منذ التثبيت سنة 2017 فعملية تشغيله تتطلب إخال البيانات وتثبيتها وضبطها والتي قد تباطأت لعدة أسباب منها ظهور بعض القيود التقنية المتعلقة باستقرار النظام .

تعميم استخدام النظام المتكامل على كافة القطاعات الوزارية ودمج كافة المعلومات مع تكثيف عمليات التكوين بالنسبة للإطارات والموظفين للاستغلال الأفضل للنظام وضمان نجاعته.

2- تحليل وضعية أداء المالية العمومية في الجزائر في ظل مشروع تحسين أداء المالية العمومية باستخدام القانون العضوي:

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

جدول يوضح وضعية المالية العمومية وكذا وضعية الخزينة العمومية (SROT) على المدى المتوسط
في إطار القانون العضوي لثلاثة سنوات 2021. 2022. 2023

الوحدة مليار دينار

En Mrds DA	2021	2022	2023
RECETTES BUDGETAIRES	5915.43	7228.39	9014.42
Impositions de toute nature	4689.08	6199.89	7352.05
A.RECETTES FISCALES	2762.03	2987.96	3495.79
B- FISCALITE DES HYDROCARBURES	1927.05	3211.92	3856.26
Revenus des domaines de l'Etat	62.15	67.24	82.03
Revenus des participations financières de l'Etat	1011.54	754.50	1341.60
Produits divers du budget	146.19	206.75	238.74
Fonds de concours, dons et legs	6.47	0.01	0.01
DÉPENSES BUDGETAIRES	7436.08	9935.65	12142.01
Titre 1: Les dépenses de personnel	2550.78	2797.76	3213.95
Titre 2: Les dépenses de fonctionnement des services	170.91	221.16	354.12
Titres 3: Les dépenses d'investissement	1939.46	1948.75	2895.37
Titre 4: Les dépenses de transfert	2496.30	4115.05	5819.70
Titres 5: Les charges de la dette publiques	143.94	365.42	395.60
Titre 6: Les dépenses d'opérations financières	16.93	131.86	102.32
Autres dépenses (ligne d'ajustement)	117.77	355.66	-639.05
Solde budgétaire	-1520.65	-2707.27	-3127.59
Charges de la dette publique (4)	143.94	365.42	395.60
Solde primaire	-1376.71	-2341.85	-2731.99
Solde Comptes d'affectation spéciale (Hors FRR) (6)	-48.91	100.40	37.46
B, INTERVENTIONS DU TRESOR	-701.39	-638.44	-488.54
C.SOLDE GLOBAL DU TRESOR	-2270.94	-3245.31	-3578.68

من إعداد الباحثين بالاعتماد على قانون ضبط الميزانية لسنة 2021 بموجب القانون 05-24

الجريدة الرسمية العدد 29 بتاريخ 2024/04/28. أما بالنسبة لسنة 2022.2023 الزيارة الميدانية

لوزارة المالية .

1-2 تحليل سلوك الاقتصاد الوطني خلال المدى المتوسط لثلاثي السنوات

:2023*2022*2021

بعد وضعية مقلقة تميزت بضغطات على التوازنات الخارجية والداخلية استفاد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من تحسين التوازنات من خلال اتخاذ تدابير ،من طرف السلطات العمومية للحفاظ على النشاط الاقتصادي والتحكم في الإنفاق العمومي والتمويل المحلي للاقتصاد .

2-2 أهم مجاميع الاقتصاد الكلي خلال المدى المتوسط لثلاثي 2023*2022*2021

عبد القادر سطوطح، حكيم بوجطو

تميزت هذه الفترة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات والتي تهدف إلى الحفاظ ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعزيز برامج الاستثمار، وهذا لضمان استدامة من خلال تحسين مجاميع الاقتصاد الكلي وحسابات الدولة والتي تميزت ب:

أ-النمو الاقتصادي:

تجدر الإشارة إلى أنه تم إعادة تقييم ومراجعة الناتج الداخلي الخام (PIB) لسنة 2022 و 2023 اعتمادا على أشغال تغيير سنة الأساس للحسابات الاقتصادية التي تقوم بها مصالح الديوان الوطني للإحصاء مع الأخذ بعين الاعتبار سنة 2001 كسنة الأساس بدلا من سنة 1989 (تعود سنة الأساس للحسابات الاقتصادية في الجزائر لسنة 1989 وتقوم عملية تغيير السنة على إعادة تكوين البيانات للحسابات الاقتصادية على عدة مراحل سنة 2001 بدلا من سنة 1989 كمرحلة أولى ثم 2011 كمرحلة ثانية تليها 2022 كمرحلة ثالثة).

وبذلك بلغ نمو (ن،د،خ)(PIB) من حيث الحجم عام 2022 بمعدل +3.6 % كما سجل نمو بنسبة 4.1 % لسنة 2023 مقابل نسبة 3.8 % سنة 2021 محققا انخفاضا سنة 2022 قدره 0.2 نقطة مئوية راجع هذا الانخفاض لقطاع المحروقات والذي ارتفع من معدل نمو +10.5 % لسنة 2021 إلى -0.5 % لسنة 2022 وارتفاع قدره 0.3 نقطة مئوية لسنة 2023.

بالمقابل انتعشت القطاعات خارج المحروقات بسرعة مسجلة نمو من حيث (PIB) من خلال الفلاحة +5.3 % والصناعات التحويلية +12.8 % لسنة 2022 الضرائب على الواردات والمنتجات بنسبة +10.4 % و +10.1 % على التوالي لسنة 2023.

وفي الواقع حقق قطاع الفلاحة نمو لم يشهده منذ سنة 2015 بنسبة 5.3 % لسنة 2022.

ب-احتياطي الصرف (باستثناء الذهب):

شهد احتياطي الصرف مستثنى منه الذهب ما يقارب قيمة 61 مليار لسنة 2022 دولار مقابل 45.3 مليار دولار سنة 2021 مسجلا زيادة بنسبة 34.7 %، كما سجل ارتفاعا بمبلغ 73 مليار دولار سنة 2023 أي زيادة بنسبة 20 %مقابل الدولار. والتي تمثل 17.8 شهرا من الواردات من السلع والخدمات.

ج- التضخم:

منذ جوان 2021 شهدت أسعار المواد الاستهلاكية زيادة جاء هذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية للسلع، واستمر هذا الارتفاع لسنة 2022 بمعدل تضخم بلغ 9.3 % على أساس سنوي مقارنة ب 8.48 % في نهاية سنة 2021 ليشهد انخفاض محسوس لمستوى 7.84 % سنة 2023.

هذه الزيادة بنسبة لسنتي 2021 و 2022 مرتبطة بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية +13.57 % والسلع المصنعة بنسبة 6.91 % والخدمات 3.27 % كما تساهم أسعار المواد الغذائية بنسبة 27.13 %

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

في زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك بينها 17.44 % للمنتجات الزراعية الجاهزة و 9.79 % للمنتجات الغذائية المصنعة، كما تساهم أسعار المنتجات المصنعة والخدمات نسبة 6.91 % و 3.27 % على التوالي في معدل التضخم لسنة 2022.

في ظل هذه الصعوبات التضخمية واصلت الحكومة التدابير اللازمة لتخفيض من معدل ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال تعزيز سبل الإعانات الغذائية وزيادة الأجور وقد أفلحت هذه السياسة الاقتصادية في خفض معدل التضخم لنهاية سنة 2023 أين شهد انخفاض محسوس لمستوى 7.48 %.

2-3 مجاميع الميزانية وفق الجدول المذكور أعلاه خلال المدى المتوسط

2021*2022*2023:

أظهرت الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة (SROT) في نهاية الشهر لعام 2022 عجزا إجماليا في الخزينة العمومية (Hors FRR) يقدر ب: (3245.31 -) مليار دج، أي ما يمثل -10.1 % من (PIB) عجز بقيمة (-2270.94) مليار دج ما يمثل نسبة -9.0 % من (PIB) لسنة 2021 ليرتفع العجز إلى (-3378.68) سنة 2023.

يرجع هذا العجز إلى وضعية المالية العمومية والتي تتميز ب:

■ ارتفاع لإيرادات الميزانية +22.2 % مقارنة بسنة 2021 بفائض قدره: 1312.95 مليار

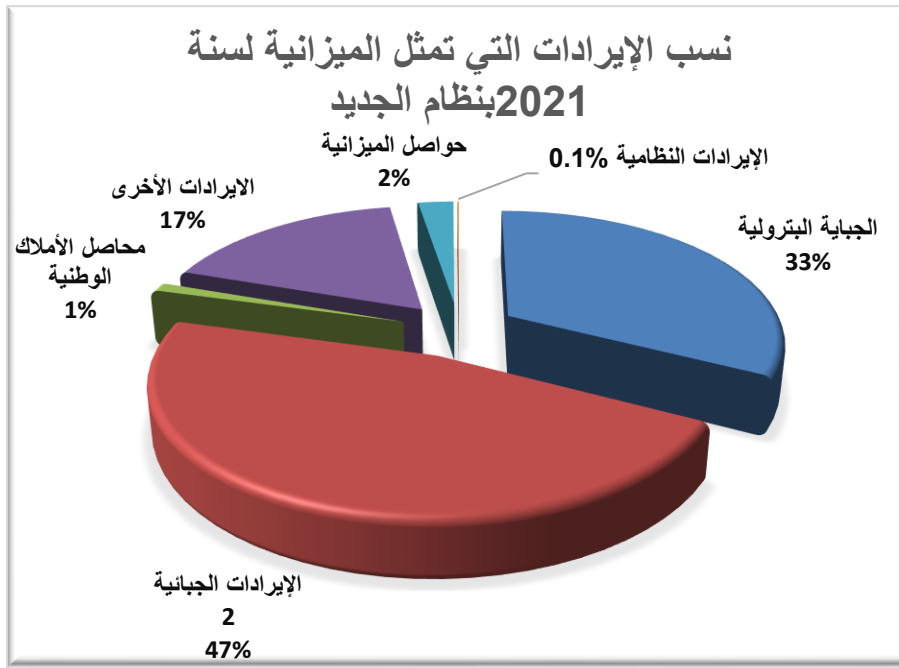
دينار مع تسجيل زيادة معتبرة لسنة 2023 مسجلة فائض قدره 3098.99 مليار دينار.

مقابل نفقات الميزانية مسجلتا ارتفاع ب 2499.57 مليار دينار (+33.67 %) مقارنة ب 2021 وكذا ارتفاع نفقات سنة 2023 الى 4705.93 مليار دج جاء هذا الفارق نتيجة لاستمرار خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تغطية الفارق المالي المرتبط بمراجعة النقطة الاستدلالية، وزيادة الرواتب الموظفين ، ومراجعة سلم IRG (ض، د، إ) وتأسيس منحة البطالة إضافة إلى ديناميكية دعم المواد الغذائية الأساسية واسعت الاستهلاك (، الحليب والسكر) ومشاريع على غرار مشروع تحلية مياه البحر ، وخصصت هذه الديناميكية للحفاظ على القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع نسب التضخم. وفي الواقع بلغت نفقات التحويل حصة كبيرة من إجمالي نفقات الميزانية بنسبة 37 % ثم نفقات المستخدمين بنسبة 31 % وفي الأخير نفقات الاستثمارية بنسبة 15 %.

كما عرفت إيرادات الميزانية ارتفاعا لسنة 2022 و 2023 على التوالي لتبلغ مبلغ 7228.38 مليار دينار و 9014.42 مليار دينار مقارنة بمبلغ 5915.43 مليار دينار لسنة 2021 يرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في الجباية البترولية المقيدة في الميزانية المقدرة ب 1284.87 مليار دينار (+66.7 %) سنة 2022 ومبلغ 1929.20 مليار دينار لسنة 2023.

كما شهدت الموارد العادية . ارتفاعا طفيفا قدره (+0.7%) بسبب الارتفاع في كل من الإيرادات الجبائية بفارق قدره 225.93 مليار دينار أي بنسبة (+8.2%) لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021 وارتفاع بفارق 733.76 مليار دينار لسنة 2023. ومختلف الحواصل الميزانية بفارق قدره 60.56 مليار بنسبة (+41.40%) لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021 وفارق قدره 92.55 مليار دينار لسنة 2023.

الشكل 1: تمثيل بياني يبين نسب الإيرادات لسنة 2021 بتقسيم وفق القانون العضوي لإيرادات الميزانية:



من إعداد الباحثين بالاعتماد على قانون ضبط الميزانية لسنة 2021 بموجب القانون 05-24
الجريدة الرسمية العدد 29 بتاريخ 2024/04/28. (الميزانية، لسنة 2021)

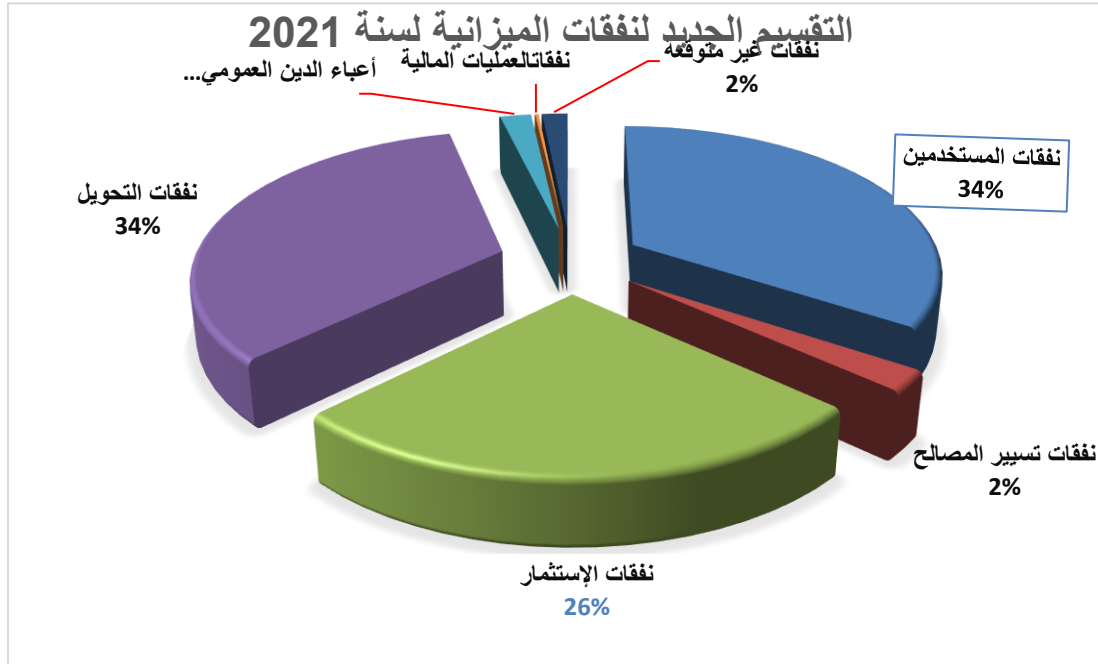
وفيما يتعلق بالجبائية البترولية المحصلة، فقد سجلت في نهاية سنة 2022 ارتفاع محسوس استمر هذا الارتفاع لسنة 2023 مما يسمح هذا الارتفاع بتحصيل عائدات النفط بتزويد صندوق ضبط الإيراد.

للإشارة إن متوسط سعر النفط "صحاري بلاند" بلغ 103.80 دولار للبرميل بزيادة (+43.5%) وبالمثل زادت أسعار الغاز بأكثر من ضعف حيث ارتفعت بمبلغ 14.7 دولار / مليون وحدة حرارية مقابل 5.2 دولار / مليون وحدة حرارية لسنة 2021. بالمقابل ساهم استمرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاسيما من خلال المحافظة على القدرة الشرائية، واستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز في زيادة نفقات الميزانية. (المالية العمومية، 2025)

أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية

كما شهدت نفقات التحويل أكبر حصة من إجمالي نفقات الميزانية بنسبة (41.4%) تتبعها نفقات المستخدمين بنسبة (28.6%) تليها نفقات الاستثمار بنسبة (19.6%) لسنة 2022

الشكل 2 تمثيل بياني يبين نسب النفقات لسنة 2021 بتقسيم الجديد وفق القانون العضوي لإيرادات الميزانية:



من إعداد الباحثين بالاعتماد على قانون ضبط الميزانية لسنة 2021 بموجب القانون 24-05 الجريدة الرسمية العدد 29 بتاريخ 2024/04/28.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني التقسيم الجديد للنفقات حيث تم إلغاء التقسيم الثنائي للنفقات المتمثل في نفقات التسيير والتجهيز، والذي كرس بموجب قانون المالية 84-17 التصنيف الوظيفي للنفقات العمومية التجهيز والتسيير لاحترامه لمبدأ السنوية فكل نفقة لها أثر اقتصادي معتبر وتكون جارية واستهلاكية يتولد عنها رؤوس أموال تسمى نفقات التسيير، وبالمقابل كل نفقة مساهمة في الدخل الوطني ولها أثر اقتصادي في شكل هياكل أساسية تسمى نفقات التجهيز. ولقد لقي هذا التقسيم العيد من الانتقادات من طرف المختصين في المالية العمومية لافتقارها لمبدأ الوضوح والشفافية. ليخضع للتقسيم الجديد بموجب القانون العضوي 15-18 إلى سبعة أصناف نفقات المستخدمين، نفقات تسيير المصالح، نفقات الاستثمار، نفقات التحويل، أعباء الدين العمومي نفقات العمليات المالية، نفقات غير متوقعة. (بوجطو، 2012)

3- أهم التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتحسين أداء المالية العمومية خلال التأطير الميزانياتي متوسط المدى (2024،2025،2026) :

اندرج التحضير لمشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024 في إطار تجسيد فعال لنمط جديد للحكومة وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، م، م، م بقوانين المالية يتعلق الأمر بالمدى الثاني لإعداد ميزانية الدولة والتي تنبغي أن تعكس التوجهات الأساسية للسياسة العمومية من خلال الإطار الميزانياتي (2024،2025،2026) من جهة والأحكام المتعلقة بقانون المالية 2024 من جهة أخرى .

في هذا الإطار تم إعداد ميزانية البرنامج على أساس مخطط عمل الحكومة والاستراتيجية القطاعية المنتهجة مع الحفاظ على تناسقها مع الموارد الممكن تعبئتها.

كذلك، تم دراسة البرامج من حيث الأهداف المسطرة ومؤشرات الأداء، كما يجب تقييم وتبرير الاعتمادات المالية المتعلقة بها بالإضافة إلى النتائج المتوقعة وفق الأهداف.

يهدف هذا النهج إلى تعزيز التدابير المقررة من طرف السلطات العمومية من أجل ضمان استدامة النفقات العمومية وتحفيز النشاط الاقتصادي واستفادة توازن الميزانية على المدى المتوسط، خلال أحكام جديدة جاء بها القانون العضوي والتي تسمح بضمان تسيير أفضل للممتلكات العمومية. (العضوي، 2018)

توصي توجهات التأطير الميزانياتي متوسط المدى (2024،2025،2026) بالحدز والصرامة أكثر في افاق التزامات الميزانية، والذي يجسد من خلاله لتسيير أمثل للاعتمادات المالية وزيادة تعبئة الإيرادات الجبائية وتعزيز الفعالية والمساواة في الإنفاق الحكومي وكذا تجسيد الرقمنة التي تمكن السلطات العمومية من امتلاك الأدوات الضرورية لوضع سياستها وتنفيذها وتقييمها.

كما قامت وزارة المالية بإصدار مذكرة تحت رقم 246 مؤرخة في 2025/01/22 متعلقة بترشيد والتحكم في النفقات العمومية لاسيما نفقات المستخدمين ونفقات تسيير المصالح وذالك بهدف تعزيز الانضباط الميزانياتي وهذا من إيجابيات تقسيمات القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية في إرساء مبدأ ترشيد الإنفاق العمومي. (وزارة المالية، 2025)

4. الخاتمة:

في الختام فإن تنفيذ أو تحديث نظام المتكامل لإدارة الميزانية يشكل مهمة بالغة الصعوبة تتطلب مستوى عالي من الالتزام من جانب السلطات وموظفي وزارة المالية ، كما يتطلب موارد مالية وتكنولوجية كبيرة ودرجة عالية من الجهد والتفاني من طرف فرق المشروع ، ولا شك أن النظام المتكامل لإدارة الميزانية يشكل أداة بالغة الأهمية لإدارة المالية العامة ، والتي من شأنها إذا توفرت فيها المكونات الصحيحة أن تعزز تنمية الاقتصاد الوطني .

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يعتبر النظام المتكامل لإدارة الميزانية ألية من أليات الحوكمة العمومية الذي يعزز مبدأ الشفافية وترسيخ مبدأ الإفصاح.
- ✓ يهدف النظام المتكامل إلى تعزيز الانضباط المالي، وتحسين أداء المالية العمومية في الجزائر.
- ✓ يحسن الكفاءة التشغيلية ويتيح بيانات مالية صادقة وشفافة.
- ✓ تعتبر البيانات المنتجة عن طريق النظام أداة قوية لتعزيز الإدارة المالية في الجزائر.
- ✓ البيانات مؤمنة بشكل كامل من خلال استخدام برامج متطورة لحماية المعلومات من الهجمات السيبرانية

- ✓ تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لترشيد الإنفاق العام كاستراتيجية أولية لضمان استدامة المالية العمومية، من خلال تجسيد الرقمنة التي تعتبر كأداة لوضع سياستها وتنفيذها وتقييمها.
- ✓ يعد هذا النظام خطوة هامة نحو عصرنة المالية العمومية في الجزائر ، حيث سيساهم في تحسين إدارة الميزانية العامة للدولة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

● المراجع باللغة العربية

- ا.د.مدحت محمد ابو النصر. (2015). *الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- نيكولاس بيرجروين وناثان جارديلز. (2014). *الحوكمة الذكية في القرن الحادي والعشرين* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- ا.حكيم بوجطو. (2012). اسباب عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*.
- القانون العضوي 15-18 القانون العضوي. (2018). *المتعلق بقوانين المالية*. الجريدة الرسمية العدد 53 المؤرخ في 2018/09/02.
- عماد، بوعيشاوي مراد ، غزالي. (2021). مشاريع رقمنة المالية العمومية في الجزائر دعامة أساسية لاستدامة مالية للدولة ، جامعة المدية . *مجلة الاقتصاد والبيئة المجلد 04/العدد 03 سنة* .
- قانون ضبط الميزانية 24-05 قانون ضبط الميزانية. (لسنة 2021). ضبط الميزانية لسنة 2021. الجريدة الرسمية العدد 29 بتاريخ 2024/04/28.
- لعزیز فايد. (جوان, 2024). " نوافذ على المالية من الاستقلال حتى الثورة الرقمية " . -الجزائر :- المطبعة الرسمية بئر مراد رايس.
- *المالية العمومية*. (13, 03, 2025). تاريخ الاسترداد 18, 03, 2025، من مديرية العامة للميزانية: / <http://mfdgb.gov.dz/ar>
- *وزارة المالية*. (2025). تاريخ الاسترداد 04, 03, 2025، من <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar>
- Ribeiro1, J. M. (2022,, nov). *Gouvernance mécanismes, sociétal institutions, and State bureaucracy : concerns over sociétal institutions and gouvernemental* . pp. p. 66-79.,